

د. م. نادر رياض

عام ٢٠١٥ بين الأمل واليقين



إذا نظرنا إلى واقع الحال فنجد أن عدداً من المشروعات القومية دخلت حيز التنفيذ مع الحفاظ على برنامج زمني ملتزم على رأسها مشروع قناة السويس الجديدة

مصر محوراً دولياً كبيراً لتداول وتخزين وتجارة الحبوب والسلع الغذائية مما يساهم في توفير احتياجات السوق المحلية وتأمين الاحتياطي الاستراتيجي لتلك السلع وإمداد الأسواق الإقليمية المحيطة منها.

٥- إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية، مع إدخال الفحم في الصناعات كثيفة الطاقة مثل الأسمنت والأسمدة والحديد بما يعكس الأمل في الانتهاء من أزمة الطاقة.

٦- في ظل التضخبات الكبيرة لرجال الجيش والشرطة سيكون العام الجديد عام نزوح الإرهاب البيغض عن مصر وعلى وجه الخصوص سيناء الحبيبية.

٧- انتخاب مصر عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

٨- البدء في إنشاء أكبر مدينة عالمية تجارية ترفيهية للسياحة والتسوق بالإسماعيلية لتكون البداية في تعمير سيناء وانطلاقة مواكبة لمشروع محور قناة السويس.

أخيراً وليس آخراً لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ومعركتنا هذه هي معركة الإنتاج والنماء والكفاية في الإنتاج والعدالة في توزيع فرص العمل وعناصر الثروة القومية لذا فهي معركة الكرامة لكل الشعب.. شعباً أياً يعتز بقدرته.. بريادته.. بوطنيته.

www.naderriyad.com

• كاتب المقال؛ رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

المسافات والحقب الزمنية. ونحن إذ نستشرف عاماً جديداً نتوسمه يأتي لمصر بكل الخير ولأبنائها بكل ما يطمحون إليه. نأمل في عودة مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية وتدفق الاستثمارات وإتاحة فرص عمل جديدة وكذا تصحيح مسار المسيرة

المالية، واضعاً مصر في موضع الشراكة والندية مع المجتمع الأوروبي وباقي العالم شرقه وغربه دون أن يخل بالتلاحم العربي المصري الذي بدأت بشائره تتكامل عناصر قوتها لتضع العرب في موضع أفضل أمام العالم.

ولعلنا نكون غير مبتهدين عن الواقع في طموحاتنا التي ترنو لتحقيق الإنجازات التالية في خلال المستقبل القريب الذي لا يتعدى عاماً ونيف للعالم:

١- افتتاح قناة السويس الجديدة وما يتبع ذلك من تنمية محور القناة والبدء في مشروعات صناعية وتعدينية كثيرة، مما سيحول منطقة القناة للمنطقة جاذبة للاستثمارات الخارجية.

٢- عقد المؤتمر الاقتصادي الدولي بشرم الشيخ وجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة في مجالات الكهرباء والبنية التحتية. مما سيشكل هذا قفزة اقتصادية تعيد التوازن للاقتصاد المصري.

٣- تنويع خريطة الطريق التي وضعتها الشعب المصري في أيوليو الماضي بإجراء الانتخابات البرلمانية وبدء مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي.

٤- البدء في تنفيذ المشروع القومي لتحويل مصر إلى مركز لوجيستي عالمي للحبوب والفلل بميناء دمياط الجديد والذي يجعل

من المشروعات القومية دخلت حيز التنفيذ مع الحفاظ على برنامج زمني ملتزم على رأسها مشروع قناة السويس الجديدة الذي التفت حوله المصريون من خلال الإسهام بجمع ٦٤ مليار جنيه في أسبوع واحد مول من كل فئات الشعب في لمحة أشاد بها صندوق النقد الدولي ومؤسسة بلومبرج باعتبارها ظاهرة غير مسبوقة، وكذا عدد من مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وإنشاء الطرق، وخطة شاملة أعلنتها الحكومة للإصلاح الإداري والتصدي لقضية الدعم خاصة دعم الطاقة والمواد البترولية وأخيراً مواجهة فساد منظومة رغيف الخبز والسلع التموينية، وبجرأة وأسلوب علمي تم وصول الدعم لمستحقيه وترشيد أكثر من ٣٠٪ من تكلفة الدعم، وهو ما يؤكد أن الملف الاقتصادي يسير نحو الأفضل ذلك الملف الذي يحوى في جنباته التدريب والتأهيل والتشغيل والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لكتيبة القوى العاملة والمنتجة وكذا ملف المسؤولية الاجتماعية الواقعة على القطاع الصناعي والقطاع الانتاجي.

ولى أن استرشد في هذا المجال بالمقولة الشهيرة إن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف حيث تثبتت معناها من ظاهر القول ومن منظوري الشخصي بأنها القوة الاقتصادية للفرد والمؤسسة والدولة أخذاً وعطاءً إنتاجاً واقتصاداً، توليداً لفوائض يعاد ضحها لصلحة الفرد والمؤسسة والمجتمع وبذا يصبح المواطن القوى خير من المواطن الضعيف في نفع أمته لتصبح عزيزة بين الدول وتلحق بركب التقدم قبل أن تفقد البوصلة والتوجه وتضيق منها

نحن نودع عاماً تميز بسرعة الرفع وتلاحق الأحداث وسجل فيه انتصارات وهزائم وظهر في الساحة أصحاب بطولات وأصحاب هزائم وسقطات بدت مع اختلاف التوجه والمضمون مع إفراط في المسميات والنفوت.

واقف حال عام مضى يؤكد العودة القوية لمصر على الساحتين الإقليمية والدولية وإعلاء لشأن الشعور الوطني الذي لم يكن موضع شك في لحظة من اللحظات إذ ظل موجوداً في وجدان الشعب المصري وثبتت نجاحه بقوة في إنجاز ابرز استحقاقين تمثلتا في إقرار الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية وهو ما أكد وضوح الثقة في برنامج خارطة الطريق الأخذ في التقدم بخطى حثيثة نحو الإنجاز الكامل.

والأمر ليس بخاف من أن تكليف الحكومة بتكليفات جديدة في ظل ما يطرأ على الساحة من مستجدات هو أمر يزيد من الثقة في التوجه العام للدولة، إذ إن هذه التكليفات تشكل عبئاً إضافياً على جانب الإنفاق إلا أن لها فائدة محققة على جانب الإيراد وهي أمور ليست خافية على أحد.

وعلى الرغم مما تعرض له الاقتصاد المصري من معوقات وما اعتراه من أنواء وعواصف عام ٢٠١٤ أنذرت بالخطر كل الخطر في أن يدخل الاقتصاد المصري في دائرة التباطؤ والركود البيغضة إلا أنه سرعان ما بدأ في التعافي فوجدنا تماسكاً للاحتياطي النقدي الأجنبي مشكلاً خطأً دفاعياً مقبولاً.

وإذا نظرنا إلى واقع الحال من خلال ما تحقق في الأشهر القليلة الماضية فنجد أن عدداً